ستراتيجية الحدرة (2)

بدرة القديمة .. الجديدة

عبد الخالق الشاهر
اربيل

سوف لن اطيل لأن الحراك الشعبي في الوسط والجنوب يستحق منا التفرغ رغم ان المقال يتعلق بحقوق مغتصبة وهو ما ذهب اليه حراك شعبنا . واعتذر من كل متظاهر عن المشاركة كون قانون الحضر لسنة 2016حضر كل من مثلي في مادته (/ 5سابعا) من ((المشاركة في أي تجمعات أو اعتصامات أو تظاهرات)) بينما الدستور يقول عن الحقوق والحريات ((لا يكون تقييد اي من الحقوق والحريات ..او تحديدها الا بقانون او بناء عليه على ان لا يمس ذلك التحديد او التقييد جوهر الحق او الحرية)) ولعله من الواضح ان القانون اعلاه لم يمس جوهر الحق او الحرية بل الغاهما تماما .عندما تريد ان تزيد من تضخيم مؤسسة لا تسميها مديرية بل تطلق عليها اسم دائرة لتضم عدة مديريات وبالتالي يكون للدائرة رئيس وليس مدير وبالتالي رتبة اضافية وصلاحيات اضافية وفي ظل حملة العمل الشعبي لتنظيم (تضخيم) وزارة الدفاع بعد 2003اسست دائرة التقاعد العسكري في العام 2013 بينما يوجد هناك قسم للتقاعد العسكري في هيئة التقاعد الوطنية قادر تحت كل الظروف على القيام بالمهمة وكان قادرا على انجازها ايام النزيف الدائم في القادسية وأيام كانت لدينا اكثر من خمسين فرقة و7000 دبابة ومدرعة يوم واجهنا 33 دولة بينما معنا الآن 133 دولة . ولم نواجه دولة واحدة هذا ما يذكرني ببحث قدمته في الندوة العلمية السنوية للعام 1987والتي كانت تنعقد عادة برعاية الرئيس صدام حسين وكان سني 34عاما فقط ..اوصيت ضمن توصيات البحث ب ((اعادة النظر (بدائرة) التوجيه السياسي على ضوء المهمات المناطة بها ما تحقق منها وما كان يمكن ان يتحقق ويبدو ان حلها هو الخيار الافضل)) وكنت قد اجريت استبيانا للهاربين كان احد اسئلته (هل تؤمن بأهداف قادسية صدام؟؟ اجاب 4 بالمئة منهم كلا فأدخلتها في بحثي كاستنتاج ان احد اسباب التسرب في المعارك هو عدم الأيمان بعدالة المعركة وكان السيد عبدالجبار محسن رئيس دائرة التوجيه السياسي حاضرا ومعه احد مدراء دائرته الذي حضر مؤتمر لندن بعدها فسألني : كيف تقدم لنا دليلا علميا على وجود عسكريين لا يؤمنون بعدالة قادسية صدام المجيدة؟

أجبته : لقد اجاب السيد رئيس دائرة التوجيه السياسي على سؤالكم مشكورا عندما قال ((قبل ايام زرت الامن العامة لألتقي العسكريين المنتمين الى حزب الدعوة لأعرف لماذا انتموا وكانوا يجيبون بأنهم تأثروا بالإذاعة الايرانية فقلت لهم: الاذاعة الايرانية مشوش عليها فلماذا تبحثون في طيف الموجات عنها)) وقتها التفت الي وقال ((وأنت يا رفيقي الباحث لماذا تبحث في طيف الموجات لتركز على ما تراها سلبيات)).

عدالة حرب

فسألت السائل هل تعتقد بأن العسكريين من حزب الدعوة يؤمنون بعدالة قادسية صدام ؟؟.. اليوم اتجرأ ايضا لألح في طلبي القديم على اخي وصديقي وزير الدفاع بحل دائرة التقاعد العسكري والاستفادة من رتبها العالية بتشكيل مقر قيادة قوات او اكثر والسعي لترشيق الوزارة ونزع الجلد المتقرن عنها (الذين قرروا ان لا يتوفاهم الله الا وهم في الخدمة الفعلية) وتقليص رتبة الفريق واللواء على الاقل ليعيد هيبة تلك الرتب اليها .

الغاء مواقع

وهناك الكثير من المواقع التي لا ينبغي الغائها بل يجب الغائها بتقديري المتواضع .اعتذر عن الخروج من جوهر الموضوع فمهنيتي وعشقي لجيش العراق دفعتاني لذلك ، وسيكون عودتي الى عنواني (حدرة بدرة) لأقول لكم ان دائرة التقاعد العسكري ومعها هيئة التقاعد الوطنية كانتا قد لعبتا كرة الطائرة بالقوانين الصادرة بحقوق الجيش السابق الذي قضى خدمته الفعلية في الملاجئ وقضى تقاعده (المريح جدا) تحت التعذيب النفسي الذي حرمه الدستور ((يحرم اي لون من الوان التعذيب النفسي)) عقد ونصف من الزمن ينتظر أمانته التي أمنها في صندوق التقاعد للحصول على كل حقوقه التقاعدية التي اقرتها له القوانين النافذة كرة الطائرة ايها الاخوة فيها من يرفع الكرة والآخر يكبسها

وللحديث بقية

نهاية نظام الفوضى السياسي في العراق

ابراهيم الشاهد
بغداد

مناقشة حدث سياسي قد تبدو منطقية وقابلة للولوج في معتركه اذا ما توفرت لها ادوات ووسائل تجعل منها ذات بعد موضوعي وهادف ..

الا ان محاولة جعل هذه المناقشة اساسا لما يمكن ان يكون محاولة لرسم توقع لشكل مستقبل ما بعد ذلك الحدث قد تبدو لكثيرين ضربا من الخيال..

هذه ليست محاولة استعراضية او سيرا في طريق التنجيم القائم على مغازلة مشاعر بعينها او تغذيتها بمعسول الكلام ، بل قد لا تتوفر امكانية للتوقع بشيء من التفاؤل حول المستقبل اذا ما تم القياس على وقع صور الحاضر الموغلة في التشاؤم وفوضى الملامح المتداخلة ..

كثيرا ما اتسم النظام السياسي في العراق - بعد ان اخذت الدولة العراقية شكلها الحديث في عام - 1921-1920 بتناوب حقبه بين الاستقرار في الظاهر القائم في جوهره على اساس قبضة حديدية استبدادية ، وبين ما يبدو انه شكل حكم ديمقراطي جوهره غياب المؤسسات الراسخة والفاعلة !.. و مرد ذلك يعود لغياب الفهم الحقيقي لشكل الدولة التي يجب ان يقوم عليها بلد كالعراق بتنوع صور تعدديته و خصوصية كل منها ..

لكن كلا الوجهين - الاستقرار الاستبدادي و المظهر الديمقراطي - لم يدوما في نهاية المطاف وان دافع كل منهما عن فرصته في البقاء بما اتاحت له سبله ، لانهما ببساطة وقفا باستمرار امام حركة النمو الطبيعية التي يفترض ان تحتفظ لنفسها بمبادئ اساسية مع هامش مرن من المواكبة الحديثة لحركة التطور العصري .

وسبب نهاية كلا هذين الوجهين اللذين تناوبا على حكم العراق هو انهما تجسدا في نخبة قرأت حركة التاريخ في العراق بصورة منكوسة معكوسة ما جعلها تبني نظريتها الخاصة لحكم البلاد بصيغة معوجة ادت الى تصرفات كانت لها تبعاتها الكارثية مع تعاقب الاجيال التي كان كل منها يولد ويكبر ليرى نفسه اسيرا لحماقات ماضية وسقطات سالفة !

دالة للا دالة

نظام 2003 السياسي الذي نعيش عامه الخامس عشر في العراق يصلح ان نطلق عليه دالة اللادالة ومنطق اللامنطق !.. نظام قائم على اللانظام او ما يمكن ان نسميه (مأسسة الفوضى) اي جعل الفوضى سياق عمل ثابت ومبدا حكم اساسي ..

الا ان نظام الفوضى هذا يشترك مع ما سلفه من انظمة الاستقرار الاستبدادي والمظهر الديمقراطي في صفة جوهرية وهي ان نخبة القيادة التي جسدته وجدت نفسها فجاة تتصدر مشهده السياسي على غير استعداد منها او توقع !.. نعم قد تكون تمنت ذلك باستمرار و اوحت لذاتها ان امنياتها تلك كانت استعدادا و تهيؤاً للقيادة ، الا ان الوضع لم يبلغ ابدا ذلك ، اذ يبدو من تتبع ما حدث فيما بعد ان تلك النخبة قد تمنت ذلك ولكن لم يدر في خلد اكثر المتفائلين فيها ان امنيتها هذه قد تتحقق بالفعل ..

لقد مر نظام الفوضى الحالي في العراق باطوار متعددة تشابهت واختلفت في صفاتها ، ولكن ما يحسب له من نجاح انه اكتسب سمة الفوضى واشاعها باحتراف بعد عقد ونصف من الزمن مستفيدا من تراكمات مرحلة الحكم الاستبدادي التي سبقته متسترا بالطبع ببرقع الديمقراطية والتغيير ..

باوصاف اقرب الى حراس العقيدة وفرسان المعبد ، سوق دهاقنة النظام الفوضوي انفسهم الى الجمهور ، ولان الفوضى لا يمكن لها البقاء الا في بيئة منقسمة الى مسميات فرعية ، كان لا بد اذا من الاستفادة من شكل الدولة ومقدراتها في تحييد المؤسسات الرسمية اولا ثم التغلغل في مفاصلها تمهيدا لقضم مقوماتها من الداخل و استبدالها بالتدريج بمؤسسات فرعية : حزبية ، قومية ، مناطقية ، مذهبية ..... الخ ، ليؤدي هذا بالنتيجة لاضمحلال دور ما يسمى (الدولة) بما فيه الشكلي ولكن دون الاجهاز عليه وابادته ، فمن مصلحة الفوضى ان ترتدي ثياب نظام الدولة ، وهذا ما كان في عراق ما بعد 2003.

تقليم اظافر

قد لا يختلف المستقبل كثيرا عن الحاضر ، سوى الايغال في تقليم اظافر مؤسسات الدولة على الوصف المتقدم ، تحقيقا للارتباط الشرطي بين دولة ضعيفة هزيلة البنية و امبراطوريات سياسية باذرع اقتصادية واعلامية وعسكرية ، وتعميم ثقافة الاحساس لدى الجمهور باستحالة مواجهة نظام الفوضى هذا لحين التسليم بوجوده والاكتفاء بصرخات غضب بين حين واخر ما تلبث ان تعلو لتخبو من جديد بعد ان لم تجد وترا يعينها على الاستمرار في صدحها ..

تبقى متلازمة القدر في كل هذا واجبة الاخذ بالحسبان في ان نظام 2003 الفوضوي قد لا يجد - رغم مصادر قوته المتراكمة - فرصة للبقاء في العراق خلال العشرين سنة القادمة ، مع تعاقب الاجيال الاخذة بالاحساس بالرغبة في الاطاحة بكل شيء بعد ان وجدت في منطق الفوضى وقلب الطاولة ذاته سهما ومنطقا يجب ان يكون هو السبيل لازاحة من اشاعوه بانفسهم ، مع انتفاء الحاجة حين اللحظة لوجود هذا النظام من قبل رعاته من خارج الحدود .. لتجد مؤسسات الفوضى نفسها في مواجهة حقيقية ستحاول فيها استخدام كل ما جعبتها من مقومات البقاء ، ولكن اذا ما اجتمعت الارادات المتصارعة على الانهاء القسري فسيكون مشهد النهاية بالتاكيد كما الانظمة السابقة : دموي .. بشع.. باهظ التكلفة بشريا وماديا .. ليمسي فصلا يطوى في سجل ثنائية التناوب بين استبداد الاستقرار وفوضى الديمقراطية في العراق ! ..

إزدواجية التعليمات وغبن الإجتهادات

حقوق الشهداء والصحفيين وفقاً للقانون

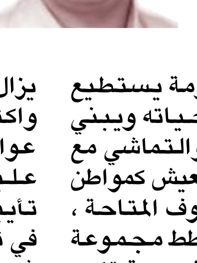

علي عزيز السيد جاسم
بغداد

في اي دولة محترمة يستطيع المواطن ان يرتب حياته ويبني احلامه بالتوافق والتماشي مع خططه البسيطة للعيش كمواطن محترم وفق الظروف المتاحة ، ويضبط هذه الخطط مجموعة عوامل ذاتية وموضوعية تكبر وتنمو بالجد والاجتهاد والمثابرة والتطلع نحو الرقي والترقية والترفيع في فورة العمر وزهرة الشباب لتختتم عجلة الحياة دورتها الوظيفية المحتومة عند الطريق النهائي والاحالة على التقاعد حيث يبلغ الانسان من العمر عتيا.

وخير ما يضبط مسيرة حياة المواطن والموظف البسيط بعد جهده واجتهاده المشروع في مختلف مسارات حياته هو القانون ، الذي كان للعراق الريادة والسبق في تشريعه ليتحول الى مصدر مفاخرة وتباهي في اننا بلد الحضارات واول التشريعات القانونية ، وعليه من المفترض ان تكون بلاد ما بين النهرين في العصر الحالي من اول الدول المتقدمة في تشريع وتنفيذ القانون او على الاقل احترام الحد الادنى من القوانين المرعية وعدم مخالفتها لوجود جور وظلم واضح!.

في مرحلة ما بعد الاحتلال عقب 2003 وعلى مدار السنين كان شعار حقوق ذوي الشهداء - وما يزال من ابرز الشعارات المرفوعة واكثرها فاعلية في استمالة عواطف اسر الشهداء والضحك عليهم بهدف الحصول على تأييدهم سواء في انتخابات ام في تظاهرات ام في ضغط شعبي عام ام لتحقيق مآرب سياسية ام مصالح فئوية وطائفية وعرقية وغيرها من الاطماع ، في حين ان حقيقة الامر ان ذوي الشهداء ما يزالوا مظلومين ولم تحقق حكومات ما بعد الاحتلال اي مكاسب تتلاءم مع حجم التضحيات التي قدمت على مذبح الدكتاتور وما بعده ، بينما بالمقابل تحققت مكاسب مالية طائلة ومهولة للمتسلطين واسرهم واقربائهم وما ملكت ايمانهم لم يكونوا ليحلموا بها قط ، حتى ان بعضهم تبوأ مناصب ووظائف حكومية لم يكن يتجرأ ان يفكر فيها ولا حتى في الاحلام!.

تبدد احلام

في المقابل تبددت احلام المواطن والموظف البسيط ، فالمواطن ولاسيما من ذوي الشهداء المصادق عليهم من مؤسسة الشهداء شعر بسعادة كبيرة حينما طالع قانون المؤسسة رقم (2لسنة 2016وهو يرى المميزات تلو الاخرى تتلاحق في مواد القانون المذكور (حق التعيين ، باج اشبه بعدم التعرض لغرض فرض الاحترام ولاسيما عند مراجعة دوائر الدولة ، تكفل تكاليف الدراسة او نسبة منها سواء حكومية ام اهلية ، الاعفاء من الضرائب لتركة الشهيد ولمرة واحدة ، حق اكمال الدراسة ، الحصول على قطعة ارض في مكان مميز او منح مبلغ 82مليون دينار لاسرة الشهيد ..... الخ) طبعا اغلبها غير مطبق على اسر الشهداء من الناس البسطاء ممن لا حزب لهم ولا سند ولا واسطة ، اما بعضهم فقد اثروا وطبقوا القانون وتطابق معهم.

هنا يحق التساؤل ، هل القانون الذي هو عبارة عن مجموعة من القواعد العامة المجردة الملزمة واجب تطبيقها على الجميع ام انه يشمل اناسا من دون اخرين؟ وهل القانون هو نصوص واضحة وصريحة لا تقبل التأويل والاجتهاد ام ان هناك قانونا ظاهرا واخر مبطنا؟ وهل التعليمات الصادرة من الجهات الحكومية بامكانها ان تلغي القوانين وتجمدها؟.

لنعطي امثلة ، في قانون الموازنة العامة لسنة 2018 ورد في المادة 53 ما نصه (الزام وزارة المالية والوزارات الاخرى بعدم ممانعة نقل ذوي الشهداء والسجناء والمفقودين للشرائح كافة بين دوائر ووزارات الدولة وفق البند رابعا من المادة 17 من قانون مؤسسة الشهداء رقم 2 لسنة .... 2016الخ) ، ولنطالع نص المادة المذكورة في قانون المؤسسة حيث تقول (تلزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة على نقل المشمول باحكام هذا القانون - بالدرجة والتخصيص المالي - وحسب الخبرة والاختصاص للوزارة التي يرغب الانتقال اليها وتلزم وزارة المالية باجراء عملية الحذف والاستحداث ويتعرض الرئيس المباشر للوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة للاحكام القضائية المنصوص عليها في احكام المادة (329) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 وتعديلاته في حال امتناعه عن تنفيذ احكام البند رابعا من هذه المادة).

واعتقد لكل مستبصر ان المواد القانونية واضحة وصريحة في حق الموظف من ذوي الشهداء نقل خدماته - ما عدا الرئاسات الثلاث وما يرتبط بها كون مخصصاتها ورواتبها الاجمالية عالية جدا وتشكل ارهاقا لميزانية الدولة - ؟! وهذا بحد ذاته ظلم وغبن ، لكن هل فعلا تلتزم وزارة المالية ودائرة الموازنة فيها بالقانون الذي وضعته ثم تم تشريعه؟ بالطبع لا.اما مثال ذلك فهو حصول احد الموظفين على الموافقات الاصولية من دائرته لنقل درجته وتخصيصه المالي الى الدائرة التي يرغب الانتقال اليها وهي دائرة غير مرتبطة بالرئاسات الثلاث ولا بالكهرباء ولا بالنفط! فما الذي منع دائرة الموازنة في الوزارة من تنفيذ القانون؟ قانونها هي. لقد اعتذرت بعد (شلعان كلب لنحو سنة ونصف) مستندة الى المادة (11 - ثانيا) من قانونها لسنة 2018والتي تنص على (على الوزارات الاتحادية ايقاف التعيينات ضمن التشكيلات التابعة لها من الشركات العامة والهيئات والمديريات الممولة ذاتيا التي تتلقى منحة من الخزينة العامة الاتحادية للدولة او القروض من المصارف الحكومية على ان تحذف الدرجات الوظيفية ضمن مفردات ملاك الجهات موضوع البحث عند شغورها بسبب النقل او الاحالة الى التقاعد او الاستقالة او الوفاة).

من الواضح ان المادة 11 اعلاه تنطبق على تنقلات الموظفين الاعتياديين وليس ذوي الشهداء الذين جاءت فيهم مادة منفردة هي المادة 5 من قانون الموازنة ذاتها ، لكن بالرغم من ذلك جاء وفق كتاب الاعتذار عن تلبية طلب ذوي الشهداء المرقم 14353 في 29/ 4 /2018 انه لا يجوز قانونا للجهة المراد الانتقال اليها الاحتفاظ بالدرجات الوظيفية الشاغرة لتعارضها مع المادة 11 - ثانيا كونها تتلقى منحة من خزينة الدولة.

وبالرجوع الى نص المادة القانونية الواردة في قانون مؤسسة الشهداء اعلاه نجد كلمة (الزام) كما تتكرر الكلمة في مقدمة المادة 53 من قانون الموازنة ، وهذه الكلمة في القانون باته وملزمة التنفيذ وتتقدم على غيرها من المواد القانونية التي لا يذكر فيها عبارة او كلمة (الزام) كما هو حال المادة 11 - ثانيا وعليه هل ان الموظف المختص اساء التقدير واستعجل في الاعتذار؟ ام ان الدائرة (الموازنة) مقتنعة ومصرة على هذه المخالفة القانونية؟.ننتظر من وزارة المالية احقاق الحق وتنفيذ مواد القانون التي تصب بصالح ذوي الشهداء اكراما لدماء الشهداء.

مثال اخر يشمل الصحفيين العراقيين (المكاريد) وما جاء بقانون حقوق الصحفيين رقم 21 لسنة 2011 وفقا للمادة 16 التي نصت على (تحتسب الخدمة الصحفية للصحفي بتأييد من نقابة الصحفيين بناءً على تأييد المؤسسة الاعلامية التي يعمل فيها وبرقابة ديوان الرقابة المالية لاغراض الترقية والتقاعد وان لم يكن الصحفي عضواً في النقابة).

مادة واضحة

المادة اعلاه ايضا واضحة وصريحة بشأن احتساب الخدمة الصحفية لاغراض الترقية والتقاعد ، وكما هو مبين لم يذكر اي شرط بشأن التحصيل الدراسي للصحفي ، وهناك قانون خاص باحتساب خدمة الفصل السياسي (بصرف النظر عن احقية تطبيقه على البعض وترقيتهم وترفيعهم من عدمها) تم تطبيقه واحتساب الخدمة كخدمة فعلية لاغراض الترقية والترفيع والتقاعد للمفصولين السياسيين من دون الرجوع الى تحصيلهم الدراسي (في زمن مدة الفصل) وتم احتساب الخدمة تصاعديا من اخر عنوان وظيفي حاصل عليه الموظف المشمول.

ونفس الحال طبق على بعض الزملاء حيث احتسبت خدمتهم الصحفية واضيفت مع ما يترتب عليها من امتيازات تغيير العنوان الوظيفي والراتب الاسمي والمخصصات ... الخ وفقا للقانون المذكور اعلاه وهو منصف لهذه الشريحة التي يفترض الاعتناء بها لتؤدي دورها بالشكل الايجابي بعيدا عن ضغوطات المعيشة والرضوخ لضغوطات الحياة وتقديم التنازلات.

الجديد في الامر ان ديوان الرقابة المالية وبصفته طرفا بالموضوع اوقف الآلية المتبعة سابقا بتنفيذ المادة اعلاه في قانون حماية الصحفيين ، وخاطب الدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء وجاءت التعليمات كالآتي : تحتسب الخدمة الصحفية للحاصلين على شهادة البكالوريوس اثناء الخدمة الصحفية لاغراض الترقية والتقاعد ، فيما تحتسب الخدمة الصحفية للحاصلين على الشهادة الاعدادية اثناء الخدمة الصحفية لاغراض التقاعد فقط على ان يتم دفع الاستقطاعات التقاعدية للمدة المذكورة.

وهذا الاجراء باطل وغير منصف وفيه من الاجتهادات ما يبعث على الاستغراب - في اقل تقدير - جراء ما يحمله من مخالفة لابسط حقوق الموظف البسيط ، فبدءا تم تطبيق القانون على ناس وناس ، واقحم موضوع التحصيل الدراسي لايقاع الضرر باكبر قدر من الصحفيين (علما ان كبار الصحفيين السابقين والحاليين من المهنيين غير حاصلين على شهادة البكالوريوس) كما ان المشرع سمح الترشيح لعضوية مجلس النواب من حملة شهادة الاعدادية ، بمعنى انها شهادة معترف بها وجيدة على المستوى المحلي ، ثم ان العديد من الصحفيين حصلوا على شهادة البكالوريوس اثناء الوظيفة وهذا جانب ، اما الجانب الاخر وحسب قانون الخدمة المدنية وقانون الموازنة فمن حق الموظف التمتع بالعلاوة والترفيع عند استحقاقها عن سنين الخدمة ، بمعنى ان اي موظف من الحاصلين على شهادة المتوسطة مثلا من حقه الطبيعي الحصول على العلاوة السنوية 6- 8 آلاف دينار! ، وبعد مضي اربع سنوات من حقه الترفيع الى درجة اعلى ، اي انه حق طبيعي حاله حال اي موظف بصرف النظر عن الشهادة الدراسية فكيف وبأي حق اجهد من اجتهد ليحرم الصحفيين من حقهم في الحصول على العلاوة والترفيع المنصوص عليها وفق القوانين.هل يعلم المجتهد في اصدار تعليمات تنفيذ القوانين اي ضرر تسبب به؟

وحجم ما ترتب عليه من غبن لحقوق واحدة من اهم شرائح المجتمع ، هل تداول مع اصحاب الشأن في نقابة الصحفيين العراقيين والمؤسسات المهنية واطلع على واقع العمل المهني وتفاصيله البعيدة كل البعد - غالبا - عن موضوع التحصيل الدراسي.هل يعلم ان صحفي خريج اعدادية سنة 1999/ 2000 حرم من الافادة من 15 سنة خدمة لاغراض العلاوة والترفيع بعد ان تم تعيينه عام 2015.

اعادة نظر

على الامانة العامة لمجلس الوزراء اعادة النظر بالموضوع وعلى ديوان الرقابة المالية اعادة النظر بطريقة احتساب الخدمة الصحفية ، وعلى النقابة والجهات المعنية عدم السكوت عن هذا الظلم الفادح ، والعودة الى اصل القانون وتطبيقه على الجميع كما هو حال احتساب خدمة الفصل السياسي ، يا اخوان على الاقل ان خدمتنا فعلية وليس تعويضا مع الاحترام للمتضررين الحقيقيين. ارفعوا الضرر وطبقوا القوانين بما يتلاءم وروح الانسانية ، لا تحيلوا الناس الى اليأس ، واجعلوا الحق ميزانكم والعدل نصب اعينكم ، فقد اثريتم وتسلمتم اعلى المناصب وهو امتحان لتحقيق العدالة الانسانية التي تدعون ، لا تبخسوا الناس اشياءها وان فعلتم فالدنيا قصيرة وتدور الدوائر لتقطفوا ثمار عملكم فهل انتم متعضون؟.

لا حلول في جدول الضرب

عبدالزهرة خالد
البصرة

اتسعت ظاهرة التظاهرات عفوية كانت أم مقصودة وأصبحت تشمل المتعلم وغير المتعلم في بلدٍ تنبع من أرضه ينابيع من أزمات تكاد أن تغرق مسالك العبور إلى سفوح تلال الانتظار وإلى (صواني) المناسبات.

لم تكن للتظاهرة أية مقومات كي تكون مثل الكونكريت المصطف خلفه وأمامه في معظم شوارع المرور إلى مقرات القرارات.وقد تكون أرجل التظاهرة كافية تغطي ما يحتاجه السير وفق ما يريده عرق الصيف المتصبب من جبين النداءات وشفاه الصرخات لأجل قتل وقت المعاناة برصاصات الفشل وغسله بالماء الساخن لأن المكروب يقتات على جليد الأعصاب في بعض الأوقات لينتظر عاملاً من عمال الدولة ليعلن أن المسؤول الفلاني آتٍ آت ، سيظهر على الشاشات أذهبوا أنتم الطلقاء إلى بيوتكم المبنية من الصفيح .

العصر تبدل والعالم يصغر قد يكون بحجم بؤبؤ العين والأفكار تتوسع والحاجة لا يحجمها التوريد ، تتحرك الرغبات وفق ما هو مخطط لها وربما تضيق الملابس بسبب الأورام التي تبنت نفخ نحافة البدن المهترئ وأصلاحه من صدأ الحوادث.

يمرّ الوطن في أنفاق عجيبة وغريبة من نفقٍ إلى نفق ولم تجد حكومته المخرج بل هي تحلق فوقها لتعبر إلى مركز آخر وترمي حبات الأزمة على عاتق القضاء الذي هو نفسه في أزمة خانقة من ربطة العنق ودخان سكائر الصفنات . تعددت الأزمات والوطن واحد حتى أستطاع المواطن من ترويض نفسه ليجعلها دؤوبة في كل أزمة ولا يستطيع النوم (المواطن) على سريره إلا في حضنه أزمة تداعبه ترسمُ أحلامه الرمادية التعبوية.

في الزمن البائد كانت التظاهرة تنطلق بها الحكومة وبنفس الوقت محرم على التجمع لأكثر من خمسة أشخاص وأتذكر مشاركتي الوحيدة وبعدها قررت الاعتزال دولياً منها بعدما سقطتُ متدحرجاً من السدة الفاصلة بين كلية اللغات الأوربية وكلية الاداب ، شاركت بحماسة ضد أو تأييد حرب أكتوبر في السبعينات كانت عثرتي وسقوطي أمام فتاة أحلامي منها قررت التوبة من المشاركة في أية تظاهرة .

كانت الحكومة تجبر مواطنيها على التظاهر في كل مناسبة وهي أحلى مناسبة للتعطيل عن الدوام وأتذكر هروبي من أحدها في منتصف الطريق بعد عودتي مشياً مسافة عدة كيلومترات بعد إجباري على ترك العمل في دفع رواتب المتقاعدين .

قد يدهشنا الضابط الذي يطرد الجماهير المتظاهرة معنى ذلك الحكومة تكره التظاهرات ولا تعير أهمية لها لأنها تشكل عائقاً لتوسيع رقعة الفساد .

عرفنا كيف تهب التيارات الباردة على مقام التظاهرة كي تشتت التجمهر والتفكير في المطالب التي نسيتها اللافتات المنصوبة على خشبة الوقوف تحت نصب التحرير وضاع الخيط والعصفور أو ربما تتهم التظاهرة بالبعثية وتآمر الأجندات الخارجية.

تبقى الجماهير تنتظر في كلّ تظاهرة من يأتي ليوزع عليهم (كيس حلال المشاكل) كما تفعله صاحبة النذور من الأمهات . الحلول الترقيعية التي أعتادت عليها الحكومات المتعاقبة بمثابة (المغذي) أو الحقنة التخديرية الموضعية لحين عبور الأزمة بأية طريقة تتفنن بها الأحزاب .

حلحلة مشاكل

فالأحزاب اليوم هي الذراع اليمين للحكومات في حلحلة المشاكل والمواضيع فهي تستطيع نصب خيم الاعتصامات وحرقها في آن واحد بدون أن يشعر أحد بحجم خطورتها والنتائج في الأخير من حصة مصلحة الاحزاب الحاكمة. هل لنا أمل في التظاهرة طال عمرها أم قصر خاصة وأن تنوعت جماهيرها قبل استغلال العناصر المندسة لتحريف التظاهرة عن أهدافها وغاياتها ، فاليوم تتبناها العشائر بدل الحكومات على الرغم من أن أصابع الاحزاب ممتدة في المحافظات كافة قد يكون تدخلها كالرد السريع تأخذ ثمار الثورات أو ثمار التظاهرات.

قبل ختام الموضوع لابد أن نعرج على أنواع التظاهرات منها استعراضية كاحتفالية لذكرى سنوية كما هي في أيار عيد العمال ونوع آخر هي الصامتة تعبير حي لموقف معين اتجاه الحكومة أو البرلمان كالذي يحدث عادة في الدول الغربية والتظاهرات التصادمية بين المؤدين والمعارضين مما تسبب حوادث دامية وكذلك شاهدت في أحد العواصم العربية تظاهرتين سلميتين في آن واحد واحد تعارض الحكومة وبعد دقائق خلفها تسير مسيرة تؤيد الحكومة سألت أحد الأصدقاء عنها أجاب نحن في بلد نعيش الديمقراطية .